

كلمة العدد

1

"الهيئة 302" تعلن
عن ندوة استراتيجية
بمناسبة مرور 73
سنة على انشاء
الأونروا

2

اللاجئون
الفلسطينيون
في لبنان يموتون
موتاً بطيئاً

3

التضامن مع الشعب
الفلسطيني يتطلب
إلغاء قرار التقسيم
غير القانوني
ودعم الأونروا

4

قرارات ايجابية
اتخذتها "الأونروا"
بحق فئات مهمشة
من اللاجئين
الفلسطينيين ويستلزم
الأمر تحرك آخر تجاه
اموال المتقاعدين من
موظفي "الأونروا"
العالقة في البنوك
اللبنانية

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر
الشعبي لفلسطيني الخارج" بالتعاون مع
"الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين"..
تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات
والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين
من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية..
تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات
والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا"
لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين
بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في
مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف
بقضية اللاجئين وحققهم بالعودة.

"الهيئة 302" تعلن عن ندوة استراتيجية بمناسبة مرور 73 سنة على انشاء الأونروا

مجددا نحو حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحشد الدعم المعنوي والمادي. وقد بات من المعلوم أن أحد أساليب المعسكر الصهيوني وحلفائه لسلب حقوق اللاجئين الفلسطينيين هو الضغط المالي على "الأونروا" وجعلها ترزح تحت عجز مالي يمنعها عن القيام بما هو مطلوب منها. ومن ناحية أخرى تجري المحاولات دائما لتشويه صورة "الأونروا" بادعاءات بأن الفساد ينخر بها وبأنها تحرض على الارهاب أو تسهله أو... وسعيا منها أي "الهيئة 302" لمقارعة المعسكر الصهيوني وبما تمتلكه من امكانيات أعلنت عن القيام بنشاط اعلامي وثقافي ضاغط ومناصر جاد وباللغتين العربية والإنكليزية عبر منصة زووم الرقمية يجمع العديد من الاقطاب المحورية الدولية والمحلية خلال ندوة افتراضية بعنوان: "الأونروا" بعد 73 سنة: تحديات التمويل والإستمرارية في ظل المتغيرات الدولية، بحيث تشارك فيها اللجنة الاستشارية للأونروا وتمثيل رسمي لوكالة الأونروا والمفوض العام للوكالة بالإضافة الى تمثيل رسمي كذلك للأونروا في لبنان، هذا وسيشارك أيضا الدول المضيغة للاجئين، الأردن وفلسطين ولبنان بالإضافة الى مشاركة تحالف فيرجينيا لحقوق الانسان والذي يضم 19 مؤسسة في أمريكا ومؤسسة التعاون وذلك يوم الأربعاء 7 كانون أول/ديسمبر 2022 الساعة 7 مساءً بتوقيت بيروت.

في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها قضية اللاجئين الفلسطينيين وكل ما يرتبط بها سواء اللاجئين أنفسهم أو وكالة "الأونروا" وهي صاحبة التفويض برعاية شؤون اللاجئين الى حين تحقيق العودة والتعويض حسب القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة



وقد بات من الواضح حجم الهجمة على هذه القضية ومحاولات فرض امر واقع جديد يتعارض مع القوانين الدولية ومع حقوق الانسان الطبيعية، ولكن تفرضه مصالح الدول الكبرى وقوانين القوة المادية والعسكرية. لذا كان لزاما مواجهة هذه المحاولات المتعددة بآليات متعددة وتناسب لأداء الهدف وتصحيح المسار واعادة قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة الى صدارة الاهتمام الدولي. وبلا أدنى شك فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية محورية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول المضيغة وعلى المنطقة برمتها. وضمن هذا السياق عملت "الهيئة 302" على استنفار كل طاقاتها وامكانياتها لتصويب الانظار



اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يموتون موتاً بطيئاً

كثيراً ما تم رفع الصوت عالياً لجلب انتباه المعنيين بشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل الازمات المركبة والتي أودت ببعض منهم باللجوء الى سفن الموت على أمل أن يجد فرصة لحياة كريمة في بلد آخر غير لبنان، فالقوانين اللبنانية لا تسمح لهم بمزاولة معظم الوظائف مهما كان مستوى الكفاءة أو المستوى العلمي الحائز عليه اللاجئ الفلسطيني وتسمح له فقط بمزاولة بعض الاعمال البسيطة والمتواضعة والتي لا تؤهله للعيش بكرامة وبأن لا يحتاج لتقديم يد العون المادي له من طرف آخر. ومن ناحية اخرى يعاني لبنان من ضائقة اقتصادية خانقة تضرر منها رجال الاعمال واصحاب الدخل المرتفع فما بال من لا يُسمح لهم بالعمل! أو من يعتاشون من وراء مهن بسيطة ومتواضعة مثل اللاجئين الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى بلغت مستويات التضخم الغير مسبوقه وانهارت قيمة العملة اللبنانية الشرائية مع ارتفاع الاسعار بشكل جنوني حداً غير مسبوق. كل ما سبق ذكره ادى بالكثير من اللاجئين الفلسطينيين بالتفكير جدياً أو بالسفر فعلاً عبر مراكب الموت مخاطرين بأنفسهم وأسرهم واحبابهم للهروب من هذا الواقع الطاحن، ناهيك عن عدم السماح لهم بالتملك أو التعلم أو الطبابة في المدارس والمستشفيات الحكومية.



اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يموتون موتاً بطيئاً

وخلال زيارته الأخيرة للمخيمات في لبنان قال المفوض العام "لأونروا" فيليب لازاريني بتاريخ 2022/11/24: "إن الوضع الإنساني للاجئين فلسطين في لبنان شديد الخطورة، يموت الناس موتاً بطيئاً، الكثير منهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الأدوية أو المشاركة في تقاسم كلفة العلاج خاصة للأمراض المزمنة والسرطان. مستويات الفقر والبطالة غير مسبقة نتيجة إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، انتشار الكوليرا يفاقم من المأساة والمصاعب الحادة والعجز" ويضيف لازاريني: "بينما كنت أسير في شوارع مظلمة بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، تساءلت عما إذا وصل لبنان نقطة اللا عودة، التقيت مع سليم مشلاوي في مخيم البداوي للاجئين فلسطين في شمال لبنان، وطلب مني أن أنقل نداءه للمساعدة حتى تتمكن عائلته الولوج من الحلقة المظلمة هذه نتيجة الانهيار الاقتصادي الحاد. يشار إلى أنه وإستناداً إلى آخر مسح أجرته "الأونروا"، فإن 93% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء. بعد ما سبق... لا بد من التدخل الأممي العاجل عبر إطلاق نداء استغاثة وتكثيف برامج الاغاثة واستهداف أكبر شريحة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعدم تركهم بمفردهم ليواجهوا هذا الضغط الاقتصادي والاجتماعي. فمسؤولية حمايته والتخفيف من آلامهم هي مسؤولية جماعية وأمنية تقع على عاتق المجتمع الدولي الذي منح التفويض "لأونروا" لتحمل مسؤولية رعاية هؤلاء اللاجئين الى حين عودتهم الى ديارهم التي طردوا منها بفعل الاحتلال الصهيوني بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.



التضامن مع الشعب الفلسطيني يتطلب إلغاء قرار التقسيم غير القانوني ودعم الأونروا

كثيراً ما تخلت الأمم المتحدة عن معايير العدالة التي تنادي بها ويرجع ذلك إلى أن من يملك القوة يملك السلطة ويملك امكانية تجاوز معايير الحق والعدالة. الأمم المتحدة لم تستشر أو تحصل على موافقة الشعب الفلسطيني بتقسيم فلسطين، ووفقاً للنصوص، لا يحق للأمم المتحدة أن تُنشئ دولة جديدة، أو أن تُلغي دولة قائمة، عدا عن أنه في شهر آذار/مارس 1948 تراجعت الولايات المتحدة عن فكرة التقسيم، وأعلن مندوبها سحب حكومته لتأييدها مشروع التقسيم لأنه "لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة"، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية وإعادة القضية إلى الأمم المتحدة للنظر فيها على هذا الأساس، وتقدمت الولايات المتحدة بهذا المشروع رسمياً في مجلس الأمن وقد وافق المجلس على المشروع الأمريكي بالإجماع وأصدرت الجمعية العامة في 14 أيار/مايو 1948 قرارها بإعفاء فلسطين من أية مسؤوليات نصت عليها المادة الثانية من قرار التقسيم، أي أنه حتى لو كان من حق الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقرر تقسيم فلسطين لإنشاء دولة يهودية جديدة على أنقاض دولة قائمة، فقد تراجعت هي ذاتها بعد ذلك عن قرارها.. مما يجعله لاغياً، ناهيك عن أن القرار يحمل صفة توصية وهو بالتالي غير ملزم. وبمجرد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، "انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المُنتدبة، وترتب على هذا أن زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق، مؤهلاً لأن يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقاً للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفة، كونه يمثل الأغلبية الساحقة في فلسطين، غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت القرار الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية بنسبة (42,88%) وأخرى يهودية بنسبة (55,47%) وأن تبقى مدينتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية بنسبة (0.65%).



قرارات ايجابية اتخذتها "الأونروا" بحق فئات مهمشة من اللاجئين الفلسطينيين ويستلزم الأمر تحرك آخر تجاه اموال المتقاعدين من موظفي "الأونروا" العالقة في البنوك اللبنانية

بشريات ثلاثة طالب فيها مدير عام "الأونروا" بالانابة في لبنان منير منة وايدة فيها المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني؛ الأولى بإعتماد فاقدى الأوراق الثبوتية ضمن خدمات "الأونروا". والثانية بالعمل على حل مشكلة فاقدى الأوراق الثبوتية قانونياً مع الدولة اللبنانية. والثالثة العمل من قبل الإدارة والمفوض العام لحل مشكلة الاموال المحتجزة في البنوك للمتقاعدين. جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمع "هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان" واللجان الشعبية مع المفوض العام "الأونروا" فيليب لازاريني، ومدير عام "الأونروا" في لبنان بالانابه، منير منة، في مكتب "الأونروا" الإقليمي في بيروت يوم الثلاثاء 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتناقشته وسائل الإعلام المختلفة. هو حتما تطور استراتيجي خاصة أن فئة فاقدى الأوراق الثبوتية من أكثر فئات شعبنا الفلسطيني اللاجئين في لبنان تهميشاً وأسماءهم غير مدرجة سواء في سجلات "الأونروا" أو سجلات الدولة اللبنانية وعددهم ما يقارب من الخمسة آلاف لاجئ. كما ويعتبر التحرك باتجاه حل مشكلة الأموال المحتجزة في البنوك للمتقاعدين من "الأونروا" أحد القضايا الشائكة والمعقدة والتي برزت بعد تدهور قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار والبنوك ترفض تسليم المستحقات المالية للمتقاعدين بالدولار مع العلم أن المبالغ لديها حصانة من الأمم المتحدة "خارج القيود" والتي تقدر بـ 75 مليون دولار هو حق لأكثر من 750 موظف متقاعد من "الأونروا" في لبنان. وكانت "الهيئة 302" قد أصدرت بياناً صحفياً بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 2021، طالبت فيه "مدير "الأونروا" في لبنان، والمفوض العام للوكالة، والأمين العام للأمم المتحدة للضغط للإفراج عن مستحقات الموظفين المتقاعدين بالدولار" وبأن "بقاء المبالغ بالبنوك والتي يمكن أن تتجاوز الـ 75 مليون دولار تستفيد منها البنوك حصراً.. ويحرم منها المتقاعدون وعائلاتهم الذين ليس لهم دخل سوى هذه التعويضات لمواجهة الأعباء الحياتية وقضايا أخرى"